

سياسة النظام والازمة الاقتصادية الراهنة في الاردن

حسن الجعنة

كان الاردن ولا يزال يفتقد الاسس الاولية لبناء اقتصاد مستقل قائم على قوى انتاجه محلية متكاملة ، واتسم الوضع الاقتصادي بالعجز الدائم في ميزان المدفوعات وميزان التجارة الخارجية ، وبالاعتماد الاساسي على الانتاج الزراعي والموارد غير المنظورة وخدمات السياحة ومصادر التمويل الاجنبية والعربية لتغطية العجز ، ومثلت الصناعة في الاردن الحلقة الاضعف في الاقتصاد الاردني وتمركزت الصناعة بالاساس في قطاعي البناء — الذي غطيت مصادر تمويله بنسبة كبيرة من تحويلات المهاجرين والمغتربين التي ذويهم — والمصنوعات الاستهلاكية الخفيفة . ويعطل القطاع الاول الدورة الصناعية ويجعلها القطاع الثاني قصيرة الاجل . باختصار يعاني الواقع الاقتصادي تاريخيا مجموعة من المشكلات والعوائق الاقتصادية والسياسية أبرزها : (١) ضعف الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية السنوية : نتيجة لضعف تزايد نمو الانتاج « الصناعي والزراعي » ومصادر التمويل المحلية (الادخار المحلي) ولعدم الاستخدام الامثل للمواد الاولية والاراضي الزراعية المتاحة ، ولهيمنة رأس المال الفردي الخاص والاجنبي على الاقتصاد (القطاع الخاص) ، ولاعتماد الاردن على المساعدات الامبريالية في التمويل وإرتباطه بالسوق الامبريالية العالمية . (٢) تزايد هروب قوى العمل للخارج وهجرة الايدي العاملة المتخصصة نتيجة لانخفاض مستوى الاجور بالنسبة لتكاليف المعيشة ولتنفشي البطالة بين صفوف الشغيلة والعمال ، والبطالة المتفشية بين أفراد الاسرة . (٣) استيعاب الموازنة العسكرية ومخصصات الانفاق على القوات المسلحة والامن العام الجزء الأكبر من موازنة الانفاق العامة . (٤) العجز الدائم لميزان المدفوعات الاردني .

وعلى الرغم من تعدد الخطط الاقتصادية السباعية والخماسية التي وضعتها لجان التخطيط الاقتصادي الاردني ومجالسه الا انها لم تستطع تحقيق الاهداف الموضوعية لها وفشلت — باعتراف المسؤولين — في القفز عن أي من العوائق والمشكلات السابقة . وبعد الخامن من حزيران ١٩٦٧ زادت حدة هذه المشكلات تعقيدا بخسارة الاقتصاد الاردني لقطاعات واسعة من عوامل الانتاج المحلية (مساحات واسعة من الاراضي الزراعية والمواد الخام — قوى العمل — الاسواق المحلية) بلغت « ٤٠ ٪ من الانتاج الزراعي و ٢٠ ٪ من الانتاج الصناعي و ٣٥ ٪ من الانشاءات و ٣١ ٪ من الكهرباء والمياه و ٥٠ ٪ من خدمات النقل و ٤٥ ٪ من التجارة و ٤٠ ٪ من اعمال البنوك والتأمين والصيرفة و ٦٠ ٪ من الخدمات و ٩٠ ٪ من دخل السياحة و ٩٠ ٪ من تحويلات الاردنيين في الخارج » (١) . وخسارة هذا القطاع الواسع في ظل المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاردن ، كان من الممكن ان تؤدي الى الانهيار الكامل لبنان الاقتصاد الاردني ، لولا تدخل مجموعة من العوامل الطارئة التي لعبت دورا مؤقتا في اخفاء حدة